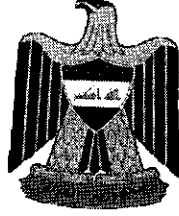


كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نييتيحاوي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٠/اتحادية/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد واکرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى : المحامي عبد الاله عبد علي محمد العيسلي السعدي.

المدعى عليه : رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة/إضافة لوظيفته

وكيلته الموظفة الحقوقية هناء محمد حسين.

الادعاء:

ادعى وكيل المدعى المحامي عبد الاله عبد علي محمد العيسلي السعدي أنه قام بترشيح نفسه لانتخابات مجلس النواب للدورة ٢٠١٨ إلا أن المدعى عليه استبعده من الترشيح مستنداً في ذلك الى (الفقرة الثامنة من المادة السادسة من قانون هيئة المساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ المعدل) بحجة كونه عضواً في حزب البعث المنحل وهذا اجحاف وظلم كبير بحقه ومخالفة صريحة للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بعد تخرجه من كلية الحقوق لعام (١٩٦٢ - ١٩٦٣) التحق بالدورة الاولى لضباط الشرطة الحقوقية وتخرج برتبة ملازم شرطة حقوقي وعمل في أجهزة قوى الامن الداخلي حتى احواله على التقاعد بناء على طلبه في (١/١/١٩٩١) وبعد تدرجه في الخدمة الى رتبة عميد حقوقي في قيادة قوات الحدود وانتسب الى نقابة المحامين العراقيين ولا زال مستمراً في عمله كمحامي ولحد الآن وكما هو معلوم أن النظام السابق قد أجبر جميع منتسبي وزارة الدفاع والداخلية على الانتماء الى صفوف حزب البعث الحاكم آنذاك وبخلافه يطرد من العمل في مؤسسات الدولة حيث يتعرض

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي



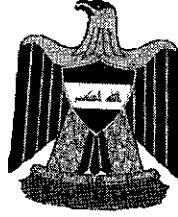
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٠/اتحادية/٢٠١٩

هو وعائلته الى الضياع بسبب عدم حصوله على لقمة العيش حتى ولو كانت خدمته قصيرة وهو الواقع الذي يجب الأخذ في الاعتبار عند تشريع قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وإن استبعاده من حق الترشيح كمواطن عراقي يتعارض مع نصوص الدستور وحسب الوقائع التالية: ١. إنه لم يكن عضواً في حزب البعث المنحل بل كانت درجته الحزبية (نصير متقدم). ٢. إنقطعت علاقته بالحزب المذكور منذ عام (١٩٩١) وهو تاريخ احالته على التقاعد أي بفترة (١٢) اثني عشر عاماً قبل سقوط النظام البائد وهذا ينسجم ويتطابق مع نص البند (ثالثاً/ج/د) التي سمحت للمواطن العراقي أن يشارك في عضوية أهم موقع في الدولة (عضو مجلس الرئاسة) إذا كان قد ترك حزب البعث المنحل قبل سقوط النظام بمدة (١٠) عشر سنوات إذا كان عضواً فيه. وبذلك تكون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة قد خالفت بقرارها المذكور أحكام الدستور وهو القانون الأسمى والأعلى الملزم في كافة انحاء العراق ولا يجوز سن قانون ما يتعارض معه ومع فقراته ، عليه ولما تقدم من اسباب قانونية طلب من المحكمة الاتحادية العليا النظر في طلبه بروج العدالة والإنصاف والحكم بالغاء قرار هيئة المساءلة والعدالة الظالم بحقه وفق الحق والقانون. اجاب وكيل المدعى عليه على عريضة الدعوى بلائحة جوابية مؤرخة في بلا والمرسلة الى المحكمة الاتحادية العليا بموجب كتاب الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة/مكتب رئيس الهيئة/قسم الدعاوى/المرقم (م.ن.د ١٤٢/١٠٠٣٢) في ٢٠١٩/٦/١٠ بما يلي:

اولاً: إن الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة جهة كاشفة للمشمولين باجراءات قانون الهيئة المرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ استناداً لنص المادة (٢/ثانياً) من القانون آنفاً وإن المسار القانوني الصحيح للطعن بقرارات الهيئة يكون أمام الهيئة التمييزية المختصة بنظر الطعون على قرارات الهيئة استناداً لنص المادة (٢/تاسعاً وعاشراً). ثانياً: تم شمول المدعى بقانون هيئة المساءلة والعدالة استناداً لنص المادة (٦/ثامناً) من القانون المذكور آنفاً بموجب كتاب الهيئة المرقم (م.خ/٧٩٦) في (٢٠١٨/٤/٢) والموجه الى المفوضية العليا للانتخابات لسنة ٢٠١٨ وقد طعن بالقرار آنفاً أمام الهيئة التمييزية المختصة وأصدرت قرارها برد الطعن التمييزي وتصديق قرار الهيئة بموجب قرارها المرقم (٤٢٧/هيئة تمييزية/٢٠١٨) في (٢٠١٨/٤/١٠)

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحادي

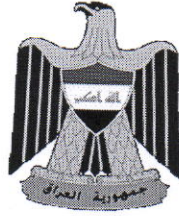


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٠/اتحادية/٢٠١٩

وهو قرار قطعي ويات وله حجية الاحكام والقرارات ولا يجوز الطعن به وارفق صورة ضوئية من كتاب شموله والقرار التمييزي الخاص بالمدعي. ثالثاً: اقام المدعي دعوى أمام محكمة القضاء الاداري طالباً فيها نقض قرار هيئة موكله واصدرت قرارها المرقم (٢٠١٨/٢٦٦٨) في (٢٠١٨/١١/١٩) في الدعوى المرقمة (٢٠١٨/ق/١٩١٠) والذي يقضي ببرد دعوى المدعي وتحميله كافة المصاريف القضائية وقد اكتسب القرار الدرجة القطعية وقدم صورة ضوئية للقرار. رابعاً: ان محكمتكم الموقرة غير مختصة وظيفياً بنظر دعوى المدعي وقد حدد الدستور في المادة (٩٣) منه اختصاصات محكمتكم الموقرة وهي الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة بموجب الفقرة (اولاً) منها والفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارة المحلية بموجب الفقرة خامساً منها حيث نصت على ذلك المادة (٤/اولاً وثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وان دعوى المدعي تقع خارج اختصاص محكمتكم الموقرة لهذه الاسباب وللاسباب التي تراها محكمتكم الموقرة تطلب هيئة موكله رد الدعوى من الناحيتين الشكلية والموضوعية وتحميل المدعي كافة المصاريف القضائية. وقدم المدعي لائحة تحريرية موضحة لادعائه وجواباً للائحة الجوابية المقدمة من وكيل المدعى عليه وبعد استكمال الاجراءات القانونية عينت المحكمة موعداً للمرافعة وفي الموعد المحدد حضر المدعي بالذات ووكيلة المدعى عليه وبوشر بالمرافعة الحضورية والعنوية كرر المدعي ما جاء بعريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعى عليه المصاريف واوضح ان عريضة دعواه بأنه ذهب الى الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة لدى الاعتراض على عدم قبول ترشيحه لمجلس النواب وقد سألوني عن الدرجة الحزبية فقلت (اني نصير متقدم) فرد عليه (كول عضو). فعقبت ان العضو يجب ان يردد القسم واني لم اردد القسم ومرادي من هذه الدعوى هو استبعاد من شمولي باحكام المادة الثامنة والمادة السادسة من قانون المساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ المعدل اجابت وكيلة المدعى عليه لا صحة لما افاد به المدعي وانه عضواً في حزب البعث المنحل وطلبت رد الدعوى وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأفهم القرار علناً.

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٠/اتحادية/٢٠١٩

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي طلب في عريضة دعواه من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بالغاء قرار هيئة المساءلة والعدالة الصادر بحقه من الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة والمتضمن شموله بأحكام المادة (٦/ثامناً) من قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ وحيث أنه اوضح مضمون دعواه أمام المحكمة في الجلسة المؤرخة (٢٠١٩/٧/٣١) محدداً طلبه بالحكم له باستبعاده من شموله بأحكام المادة (السادسة/ثامناً) من قانون هيئة المساءلة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ المعدل. وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن اختصاصاتها محددة في المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وفي المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وليس من بينها ما طلبه المدعي من المحكمة، لذا يكون طلب المدعي خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا مما يقتضي رده، وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعي من جهة عدم الاختصاص مع تحميله مصاريف الدعوى واتعاب المحاماة لوكيلة المدعى عليه الموظفة الحقوقية هناء محمد حسين مبلغاً قدره مائة الف دينار وصدور الحكم حضورياً وبالاتفاق باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وأفهم علناً في ٢٠١٩/٧/٣١.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندی

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين عباس ابو التمن